الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦٦
المعقودة يوم الأربعاء
٢١ نيسان/ إبريل ١٩٩٣
الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والستين

الرئيس : السيد زهيد (المغرب)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

التقديرات المنحقة في إطار البند ٣١ من جدول الأعمال: إنشاء سبعة مكاتب مؤقتة للأمم المتحدة (تابع)

منح مساعدة للسفر لأقل البلدان نموا ولبلدان نامية أخرى هي أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (تابع)

الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية (تابع)

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/47/SR.66
21 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المحتويات (تابع)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (تابع)

الإعتمادات النهائية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)*

التقديرات المنقحة الناتجة عن إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة (تابع)

---

* بندان نظر فيهما مجتمعين .

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زهيد (المغرب).

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ -١٩٩٣ (تابع)

التقديرات المنقحة في إطار الباب ٣١ : إنشاء سبعة مكاتب مؤقتة للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/47/89 و A/47/7 (Add.16

١ - الرئيس دعا اللجنة إلى إستئناف نظرها في التقديرات المنقحة في إطار الباب ٣١ المتصلة بإنشاء وتشغيل سبعة مكاتب مؤقتة للأمم المتحدة عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٧ . وقال إنه يفهم أنه عقب المشاورات بين الوفود المعنية، تم التوصل إلى اتفاق تقريبي بشأن مشروع المقرر التالي، الذي وزع نصه على أعضاء اللجنة:

"توصي اللجنة الخامسة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) تؤيد ملاحظات اللجنة الإستشارية المعنية بشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ١١ من تقريرها (A/47/7/Add.16)؛

(ب) تطلب من الأمين العام أن يضمن تمشي مقترحاته المتصلة بهيكل مكاتب الأمم المتحدة المؤقتة السبعة المشار إليها في تقريره (A/C.5/47/89) ووظائفها وأنشطتها تمشيا تاما مع التفويضات الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات العلاقة المعنية بالأنشطة التشغيلية ونشر المعلومات، وبوجه خاص القرارين ١٩٩/٤٧ و ٧٣/٤٧ ، آخذا في الحسبان الإحتياجات المحددة لكل بلد ؛

(ج) تقرر أن يقدم التقرير المطلوب من الأمين العام بموجب الفقرة ٦ من قراراها ٧٣/٤٧ باء إلى اللجنة الثانية أيضا لتنظر فيه وتقدم توصياتها؛

(د) تحيط علما بالترتيبات المؤقتة والإستثنائية القائمة، التي اتخذها الأمين العام، وتؤكد أنها يمكن أن تستمر حتى تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن السياسة في هذه المسألة في دورتها العادية لعام ١٩٩٣."

(الرئيس)

٢ - وقال إن لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر.

٣ - تقرر ذلك.

منح مساعدة سفر لأقل البلدان نموا ولبلدان نامية أخرى هي أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (تابع) (A/C.5/47/CRP.1 و A/47/349 و A/47/454)

٤ - الرئيس اقترح، نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة منح مساعدة للسفر لأقل البلدان نموا ولبلدان نامية أخرى هي أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، إرجاء نظر المسألة إلى تاريخ لاحق.

٥ - تقرر ذلك.

الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية (تابع) (A/C.5/47/45 و A/47/7/Add.10 و A/C.5/46/12 و A/46/7/Add.8).

٦ - الرئيس اقترح، بسبب ضيق الوقت، أن توصي اللجنة الجمعية العامة بإرجاء نظر مسألة الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئة الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية إلى دورتها الثامنة والأربعين.

٧ - تقرر ذلك.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١ (تابع)

الإعتمادات النهائية لفترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١ (تابع) (A/C.5/47/77/Add.1 و Add.1/Corr.1 و A/47/915 و Corr.1).

٨ - الرئيس لفت الإنتباه إلى التقرير الثاني للأمين العام عن الإعتمادات النهائية لفترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١ (A/C.5/47/7/Add.1 و Add.1/Corr.1) وتقرير اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي العلاقة (A/47/915 و Corr.1).

٩ - السيد دوفال (مدير شعبة الميزانية): رد على طلب من ممثل هولندا في اجتماع سابق للحصول على معلومات إضافية وإيضاحات بالنسبة لسياسة الأمين العام فيما يتصل بالنفقات الاضافية للعدد الكبير من الموظفين في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١، فقال إن التوصية ١٥ لفريق الـ ١٨ تدعو إلى تخفيض قدره ١٥ في المائة من وظائف الأمانة العامة على مدى فترة ٣ سنوات. وفي التقديرات المنقحة التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ أوصى بتخفيض ١ ٤٦٥ وظيفة - ١٤ وظيفة من الفئات العليا و٤٧٢ من الفئة الفنية و ٩٧٩ من فئة الخدمات العامة - تمثل ١٣ في المائة من مجموع عدد الوظائف، مع بعض التعديلات.

١٠ - وعقب استعراض مقترحات الأمين العام، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٣/٤٣ ، الذي دعا إلى تخفيض ١ ٣٦٥ وظيفة، منها ٤٤٩ من الفئة الفنية، بوصفه هدفا ينبغي تحقيقه بنهاية فترة السنتين. واتفق في ذلك الوقت على أن يتم تخفيض عدد الموظفين عن طريق التناقص الطبيعي وإنهاء الخدمة بالإتفاق بالنسبة للموظفين الذين تلغى وظائفهم. وعملا بهذه السياسة، عرضت على الموظفين الذين تأثرت وظائفهم شروط إنهاء الخدمة بالاتفاق، وهي شروط وضعت على أعلى مستوى، بعبارة أخرى، استعمل الأمين العام صلاحياته وعرض زيادة الإستحقاق ، الذي يصرف على هيئة مبلغ مقطوع، بمقدار ٥٠ في المائة. الذين لم يرغبوا في ترك الخدمة سمح لهم في البقاء، ولكن، من أجل الإسراع في التخفيض، فإن الموظفين الآخرين، الذين كانوا على استعداد لقبول الشروط التي عرضها الأمين العام، سمح لهم بالإستقالة وذلك لشغر وظائف يمكن شغلها بالموظفين الذين تقرر إلغاء وظائفهم.

١١ - على الرغم من هذه السياسة، كان، في نهاية عام ١٩٨٩، لا يزال على ملاك الموظفين المعتمد من قبل الجمعية العامة ٢٣٢ موظفا لم تعد وظائفهم موجودة: ٦٨ من الفئة الفنية- ١٦ برتبة مد-١ / مد-٢ و ٥٢ برتب أقل - و١٦٤ من فئة الخدمات العامة.

١٢ - وقد تقرر لتخفيض العدد الزائد من الموظفين مواصلة بذل الجهود إما بعرض إنهاء الخدمة بالإتفاق أو بتعيينهم في الوظائف الشاغرة المؤهلين لشغلها. إلا أن المشاكل الناجمة عن إبقاء عدد كبير من الموظفين، الذين لا توجد ميزانية لوظائفهم، يجب أن تحل من الناحيتين المالية والتنظيمية. ومن الناحية المالية، قدر أنه إذا انهيت خدمة جميع الموظفين الذين لا يزالون على ملاك الموظفين بالاتفاق، فإن تكاليف إنهاء الخدمة ستبلغ حوالي ١٨ مليون دولار بمعدلات عام ١٩٩٠ ، أو ٨ر١٩ مليون دولار بالمعدلات الراهنة. من جهة أخرى، إذا بقي على ملاك الموظفين نصف عدد الموظفين الزائدين، فإن التكاليف لفترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١ ستكون في حدود ١٣ مليون دولار. وهكذا، فإن الحل الأقل كلفة هو عدم فصل جميع الموظفين الزائدين دفعة واحدة والاستمرار في السياسة القائمة، محاولة تعيينهم في الوظائف الشاغرة المناسبة. وتجري مراقبة معدلات الوظائف الشاغرة عن كثب للتأكد من أن وجودهم على ملاك الموظفين لا يؤثر على المرتبات وتكاليف الموظفين العامة.

(السيد دوفال)

١٣ - ومن وجهة نظر إدارة شؤون الموظفين، فإن الموظفين الزائدين الحقوا منذ البداية بالوحدات التي يمكنها الاستفادة من خدماتهم. وفي حالات عديدة، استمروا في اداء نفس الوظائف التي كانوا يؤدونها، بينما عينوا في حالات أخرى، على أساس تجريبي، لإداء وظائف جديدة في وحدات أخرى. وفي جميع الحالات، كان الموظفون المعنيون يتبعون مشرفا ويؤدون وظائف عادية في إطار الميزانية.

١٤ - وقد استمر عدد الموظفين الزائدين في التناقص أثناء عام ١٩٩٠، ولكنه إزداد إلى ٦٢ - ٣٠ من الفئة الفنية و ٣٢ من فئة الخدمات العامة - عقب قرار الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين إغلاق مكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا. وفي ١ نيسان/إبريل ١٩٩٣ ، كان لا يزال على ملاك الموظفين ١٩ موظفا زائدا ٨ من الفئة الفنية و ١١ من فئة الخدمات العامة.

١٥ - وقال إن إبقاء موظفين بدون وظائف على ملاك الموظفين لم يكن سياسة متعمدة من الأمانة العامة؛ ولكنه يعكس الصعوبات التي تواجهها الأمانة العامة في تنفيذ تخفيض عدد الوظائف التي قررته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين.

١٦ - السيد سيانز (هولندا): قال إن وفده سيكون ممتنا لو أتيح نص بيان السيد دوفال لجميع الوفود. ويود أن يعرف من الذي اتخذ القرار بإبقاء الموظفين الزائدين على ملاك الموظفين، وما إذا كانت الجمعية العامة قد شاركت في اتخاذ هذا القرار. ويود أن يعرف أيضا إن كان أي من الموظفين الزائدين قد استخدم بوصفه مستشارا أو تلقى دفعات من الأمم المتحدة بأية صفة أخرى، بعد أن ترك الأمم المتحدة.

١٧ - وبالنسبة للموظفين الزائدين الذين استمروا في أداء نفس الوظائف، حتى وإن كانت وظائفهم قد ألغيت في عملية التخفيض، قال إن وفده يود أن يعرف إن كان لهذه الحالة أي أثر على تنفيذ الأنشطة المعتمدة. ويمكن للأمانة العامة أيضا أن تبلغ اللجنة إن كان لديها سياسة مدروسة لتخفيض أعداد الموظفين الزائدين في أسرع وقت ممكن.

١٨ - وكان قد سأل في اجتماع سابق عن سبب عدم ذكر عدد الموظفين الزائدين في أي من تقارير الأداء السابقة عن فترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١ . فضلا عن ذلك، لاحظ أنه لم يشر إلى هؤلاء الموظفين في تقرير الأداء الأول عن فترة السنتين ١٩٩٢ -١٩٩٣ ، وقال إنه سيكون ممتنا إذا قدمت الأمانة العامة معلومات عن تكاليف إبقاء ١٩ موظفا زائدا في إطار الميزانية العادية. ولاحظ أن مبلغ الـ ٥ر٩ مليون دولار التي حسبها لفترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١، كانت تقريبا تساوي المبلغ الذي يريد الأمين العام من اللجنة أن تعتمده وتقسمه على الدول الأعضاء. أخيرا، قال إنه سيكون ممتنا إذا أمكن تقديم معلومات عن عدد الموظفين الزائدين في نهاية فترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١ .

١٩ - السيد جاكوبوسكي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال نظرا لما يراود حكومته من تساؤلات وشواغل بالنسبة لصلاحية المنهجية المستعملة لحساب الإقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين فإن وفده، قبل اتخاذ أي قرار، يود أن ينأى بنفسه عن المشاركة في اتخاذه.

٢٠ - السيد دوفال (مدير شعبة الميزانية): قال إنه كان سيوزع مذكرة تشتمل على تفاصيل، موزعة حسب أبواب الميزانية، للوظائف التي تأثرت نتيجة لممارسة تخفيض عدد الوظائف، وعلى مقارنة لأعداد الموظفين الذين على ملاك الموظفين في ١ كانون ثاني/ يناير ١٩٩٠ و ١ نيسان/إبرايل ١٩٩٣ .

٢١ - وفي الرد على أسئلة إضافية أثارها ممثل هولندا، لاحظ أن قرار الإحتفاظ بالأعداد الزائدة من الموظفين على ملاك الموظفين في بداية عام ١٩٩٠ يتمشى مع قرار صريح اتخذه الأمين العام بعدم فصل أي موظف وأن تخفيض عدد الوظائف الذي قررته الجمعية العامة سيتم من خلال التناقص الطبيعي أو إنهاء الخدمة بالإتفاق. وبالمقارنة بالهدف المرتفع جدا الذي حدد لنهاية فترة السنتين، فإن نسبة الموظفين الذين لم يعينوا على وظائف حتى نهاية فترة السنتين نسبة صغيرة نسبيا. وقال إنه لا يعتقد أن الموظفين الزائدين الذين تركوا خدمة الأمم المتحدة يستعملون كمستشارين، ولكنه سيدرس الحالة. وبالنسبة للموظفين الزائدين الذين استمروا في أداء وظائفهم، فإن هذه هي أسهل طريقة لاستيعاب هؤلاء الموظفين إلى أن يعينوا في وظائف أخرى، ولم يعد هذا التعيين بأية آثار ضارة على الأنشطة المعتمدة ، وذلك نظرا لأن الوحدات التي تضم هؤلاء الموظفين كانت تضم أصلا موظفين زائدين للقيام بالأنشطة التي كلفت بتنفيذها.

٢٢ - وبالنسبة لما تصوره ممثل هولندا إفتقارا إلى الشفافية، ينبغي أن يكون واضحا من استعراض الوثيقة A/C.5/46/46/Add.1 أنه لم تبذل أية محاولة لإخفاء حقيقة أن عدد الموظفين الزائدين، في فترة السنتين ١٩٩٠ ١٩٩١ ، أثر تأثيرا كبيرا على أداء الميزانية.

٢٣ - وقال إن تكلفة مرتبات الموظفين الزائدين عن الحاجة، الذين لا يزالون على ملاك الموظفين، تقدر بحوالي ٢ مليون دولار لفترة السنتين، ما لم يعينوا على وظائف شاغرة - وهو إحتمال مرجح جدا، نظرا لقلة عدد الذين لا يزالون على ملاك الموظفين.

٢٤ - السيد سيانز (هولندا): قال كان من الصعب على وفده تحليل المعلومات التي قدمت، واقترح نظرا لما يترتب على المسألة من، آثار مالية، إرجاء البت فيا لتتمكن الوفود من دراسة المعلومات المقدمة.

٢٥ - الرئيس قال إن لم يسمع أية معارضة فسيعتبر أن اللجنة توافق على الإقتراح.

٢٦ - تقرر ذلك.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ -١٩٩٣ (تابع)

التقديرات المنقحة الناتجة عن إعادة تشكيل هيئة الأمانة العامة (تابع)

مشروع القرار A/C.5/47/L.36

٢٧ - الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.5/47/L.36 ، فقال إن النص يعكس موافقة اللجنة على التوجيهات الرئيسية لإعادة تشكيل هيئة الأمانة العامة في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي، التي اقترحها الأمين العام، وسيعكس اعتماده اعتقاد اللجنة بأن إعادة التشكيل ستمكن المنظمة من تنفيذ الولايات التي ناطتها بها الدول الأعضاء على نحو أوفى وأكفأ. ويشتمل مشروع القرار أيضا على توصيات إلى الأمين العام تتصل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي اقترحها، لاسيما في إطار تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ ١٩٩٥ . ويمثل النص توافقا في الآراء تحقق بعد مفاوضات طويلة وصعبة. وأوصى باعتماده دون تصويت.

٢٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/47/L.36 .

٢٩ - الآنسة روذايسر (النمسا): عللت موقف وفدها، فقالت إنها تأسف لنقل وحدات التنمية الإجتماعية من فيينا إلى نيويورك، حيث ستدمج هذه الأنشطة في إحدى الإدارات الإقتصادية الجديدة الثلاث وأعربت عن أملها أن لا يترك إلغاء نواة التنمية الإجتماعية في فيينا آثارا سلبية على البرامج. من جهة أخرى، رحبت بنقل الأنشطة المتصلة بالإستخدامات السلمية للفضاء الخارجي إلى فيينا.

٣٠ - وبالنسبة لمقار الهيئات الحكومية الدولية التي تأثرت أماناتها بإعادة التشكيل الراهنة، رغب وفدها في التشديد على قاعدة المقار الواردة في القرار ٢٤٣/٤٠ ، التي ذكرت في الفقرة ١٠ من مشروع القرار.

٣١ - وقالت، على الرغم من الصعوبات التي تواجه وفدها بسبب نقل أنشطة التنمية الإجتماعية إلى نيويورك، فإن وفدها انضم إلى توافق الآراء بروح من التعاون مع الأمين العام، وعلى ضوء إلتزامه بالإبقاء على وضع فيينا بوصفها مقرا رئيسيا للأمم المتحدة واقتراح أنشطة إضافية تستفيد من نقلها إلى فيينا في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ . وقالت إن وفدها يتطلع إلى الإقتراحات التي سيقدمها الأمين العام في هذا الصدد، كما هو مطلوب في الفقرة ١٣ من مشروع القرار.

(الآنسة روذايسر، النمسا)

٣٢ - وقالت إن وفدها يعلق أهمية خاصة على الفقرة ١٩ (ح) من مشروع القرار، ويتطلع إلى تلقي معلومات عن جميع التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجة لإعادة التشكيل، بما فيها تكاليف المكاتب.

٣٣ - السيد كلينغينبرغ (الدانمرك): تكلم باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، فقال إن الجماعة تؤيد تأييدا كاملا الأمين العام في عملية إعادة التشكيل وتعترف بصلاحياته في هذا المجال. والحوار الدائر بين الأمين العام والجمعية العامة هام جدا لهذه العملية.

٣٤ - وقال إن الدول الإثنتي عشرة تفهم ما تواجهه بعض الوفود من صعوبات نتيجة لإعادة التشكيل، وتأمل أن يكون التفهم متبادلا. وقد كانت المفاوضات بشأن مشروع القرار أطول مما ينبغي، ويعزى ذلك جزئيا إلى مشاكل تتصل بإصدار الأمانة العامة للوثائق في الوقت المحدد. ويعني توافق الآراء أنه يتعين على جميع الأطراف تقديم تنازلات، وإنه يناشد جميع الوفود إظهار المرونة والامتناع عن تقديم أفكار جديدة ليست بذات أهمية مباشرة أثناء المرحلة الأخيرة من العملية.

٣٥ - السيد العجوزي (الجزائر): قال إن وفده أعرب عن شكوكه فيما يتصل بالمرحلتين الأولى والثانية من عملية إعادة التشكيل الراهنة، ولذلك، فإنه يرحب ببضع جوانب من مشروع القرار الذي اعتمد للتو . وإعادة التشديد على الحوار بين الأمين العام والأمانة العامة من جهة والجمعية العامة من جهة أخرى من شأنه أن يبرز الطابع الديمقراطي للأمم المتحدة.

٣٦ - وقال إن وفده يعلق أهمية خاصة أيضا على إبقاء وظيفة مدير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على رتبة وكيل أمين عام، والإبقاء على الوظائف الأربعة العليا في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية. ويعلق وفده أهمية خاصة على وظائف مدير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمراقب المالي ورئيس مكتب خدمات المؤتمرات. وينبغي، أثناء مناقشة مسائل الموظفين، إستعراض مستوى وظيفة رئيس مكتب الموارد البشرية.

٣٧ - وبالنسبة للفقرتين ١١ و ١٢ من مشروع القرار، قال إن وفده ينتظر باهتمام الإقتراحات المحددة التي ستقدم في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ -١٩٩٥ لرفع مستوى مركز الأمم المتحدة في نيروبي.

٣٨ - وأضاف أن وفده غير مقتنع بصواب نقل برامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى مركز الشركات عبر الوطنية. ووفقا لما يفهمه من مشروع القرار، فإن الجمعية العامة ستوصي الأمين العام بالإبقاء على الطابع المميز لهذه البرامج. وإنه يرحب بالجهود الرامية إلى وضع إتفاقية دولية لمكافحة التصحر، لا سيما

(السيد العجوزي، الجزائر)

في إفريقيا، ويعتقد أن إنشا وحدة منفصلة في إطار الأمانة العامة وتوفير الموارد الكافية أمران ضروريان لنجاح هذا النشاط.

٣٩ - السيد كاريوتشكي (هنغاريا): قال إن وفده يأمل أن تجرى إعادة التشكيل في المستقبل بقدر كبير من التشاور بين الأمين العام والدول الأعضاء. وبالنسبة للفقرة ٣ (أ) من مشروع القرار، يأمل أن تبقى وظيفة المراقب المالي والوظائف العليا الأربع الأخرى في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية برتبة أمين عام مساعد. ويخشى وفده أن يثبت أن تفكيك نواة مركز التنمية الإجتماعية في فيينا خطأ باهظ التكلفة، ويأمل أن يعزز مركز فيينا من خلال أنشطة أخرى.

٤٠ - السيد جاكوبوسكي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده سعيد بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. وإنه يؤيد الإصلاحات ويتطلع إلى المرحلة القادمة من عملية اختبار الذات، التي ينبغي أن تكون عملية مستمرة للحفاظ على كفاءة وإنتاجية الأمانة العامة والتجاوب مع الإحتياجات المتغيرة.

٤١ - الآنسة ايريكسون فوغ (السويد): تحدثت باسم بلدان الشمال الخمسة، وقالت إن تفسيرها للفقرة ٩ من القرار تفسير واسع جدا، وإن مناقشات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القادمة بشأن وضع مكتب خدمات المشاريع ستكون بالغة الأهمية. وتتطلع بلدان الشمال إلى تقرير الأمين العام عن الإدارة الجديدة المقترحة لدعم التنمية والخدمات الإدارية والآثار المالية المترتبة عليها.

٤٢ - السيد داميكو (البرازيل): أثنى على الوفود لمرونتها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص، وأعرب عن تقدير وفده لتوجيهات وتوصيات اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وممثلي الأمانة العامة.

٤٣ - السيد فرانسيس (استراليا): قال ينبغي لاعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار أن يطمئن الأمين العام إلى أنه تلقى تأييدها للمرحلة الثانية من إعادة التشكيل، التي ينبغي لها أن تزيد من كفاءة المنظمة في تلبية الطلبات المتزايدة في مجالات حفظ السلم والمساعدة الإنسانية.

٤٤ - السيد الزميطي (مصر): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء على أن يكون مفهوما أن الجوانب المثيرة للجدل من تقرير الأمين العام (A/C.5/47/88)، التي جرى التحفظ عليها أثناء المناقشة، لن تستعمل كمرجع لتفسير ولايات البرنامج في المستقبل، وأنه سيجري تخصيص الموارد الضرورية للتنمية، لاسيما في إفريقيا.

٤٥ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما بيان ممثل الدانمرك الذي أدلى به بالنيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء. وبالنسبة للفقرة ٣ (ب) من القرار، يشعر وفده أن من غير المستصوب من حيث المبدأ أن تتدخل الجمعية العامة في المشاورات المتصلة بتعيين المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولي. وينبغي الإتفاق مسبقا على المستوى المناسب للمنصب.

٤٦ - السيد إينوماتا (اليابان): قال إن مشروع القرار يوازن بين جهود الأمين العام والجمعية العامة. وإنه يرحب ترحيبا حارا بتجدد الحوار. ويؤيد وفده تأييدا تاما جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين فعالية التكاليف، ويتطلع إلى اقتراحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، المتصلة بالوفورات الكبيرة التي يمكن تحقيقها.

٤٧ - السيد ميريفيلد (كندا): قال إن حكومته تؤيد تاما الرأي القائل بأن الأمين العام يتولى المسؤولية الرئيسية عن تنظيم الأمانة العامة. ويؤيد وفده أيضا رأي بلدان الشمال بشأن الفقرة ٩ ، ويتفق مع ممثل استراليا بالنسبة لأهمية الدعم الإداري في عمليات حفظ السلم والمساعدة الإنسانية.

٤٨ - السيد بن حميدة (تونس): قال إن وفده يؤيد الأمين العام في جهوده لإعادة التشكيل بغية تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة لإحراز قدر أكبر من الكفاءة وتنفيذ محسن للبرامج. ويتفق أيضا مع التأكيد مجددا على أولويات الخطة المتوسطة الأجل في الفقرة ٧ من مشروع القرار. ويتعين الحفاظ على زخم الحوار بين الأمين العام والجمعية العامة.

٤٩ - بالنسبة للفقرتين ١١ و ١٢ من مشروع القرار، قال إن وفده يؤيد الإبقاء على مركز فيينا وإنه يرحب بأية اقتراحات محددة بالنسبة لوضع نيروبي. ويأمل أن تنعكس الوفورات الكبيرة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ويرحب وفده بالفقرة ١٩ ، لا سيما الفقرة الفرعية (ب)، المتصلة بتوفير موارد كافية للبرامج المتعلقة بتنمية إفريقيا وبأقل البلدان نموا، وللأنشطة المتعلقة بحماية المناخ وإعداد إتفاقية دولية لمكافحة التصحر.

٥٠ - السيد سيانز (هولندا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء. إضافة إلى ذلك، فإنه يرحب بنقل مكتب خدمات المشاريع إلى الأمم المتحدة. فمن شأن هذا القرار أن يتيح لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على طرائق النقل، آخذا توصيات فرقة العمل المذكورة في الفقرة ١٠٣ من تقرير الأمين العام (A/C.5/47/88) في الحسبان.

٥١ - السيد تانغ غوانفتينغ (الصين): قال إن إعادة التشكيل الراهنة الدائرة من بين أهم الأحداث في تاريخ الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون الهدف النهائي للعملية تعزيز كفاءة وفعالية الأمم المتحدة لتتمكن من مواجهة

(السيد تانغ غوانغتينغ، الصين)

التحديات الجديدة التي تواجهها، لا سيما تلك المتصلة بالمشاكل الإقتصادية للبلدان النامية.

٥٢ - وقال إن وفده انضم إلى توافق الآراء بروح من التعاون وعلى أمل أن يؤدي تعزيز كفاءة وفعالية المنظمة، بعد اكتمال المرحلة الثانية، إلى تحسين تنفيذ أنشطة البرامج أثناء فترة السنتين القادمة، لا سيما في المجالات ذات الأولوية للبلدان النامية.

٥٣ - السيد سيكاندير (سريلانكا): رحب بتوافق الآراء بشأن مشروع القرار وأيد تأييدا تاما جهود إعادة التشكيل.

٥٤ - السيد دانكوا (غانا): قال إن مشروع القرار يبدد بلبلة يبدو أنها تحيط بمجالات مسؤولية مختلف أجهزة الأمم المتحدة. فضلا عن ذلك، فتحت، أثناء العملية التي أدت إلى اعتماده، قنوات مفيدة ستكفل مزيدا من الحوار المثمر بين الأمانة العامة والجمعية العامة. ويتوخى القرار إحداث تحولات كبيرة في المنظمة حيث ستساعد الأمانة العامة على التأكد من اعتماد الأمم المتحدة لنهج أكثر تكاملا في تحقيق أهدافها. ويوجد اقتناع بأن لا سلام بدون تنمية، وأن الأمم المتحدة ستسعى لإحداث تغيير إقتصادي واجتماعي لا بوصفه هدفا في حد ذاته، بل بوصفه وسيلة لتحقيق السلم ونظام عالمي جديد.

٥٥ - وقال إن وفده يرحب بالتزام الأمين العام المشار إليه في الفقرة ١٧ . وبالنسبة للفقرة ١٠ ، شدد على أن الأمانة العامة ستنفذ الولايات التشريعية للهيئات الحكومية الدولية، ولكنها لن تقرر نوع الولايات التي ينبغي أن تصدر عن هذه الهيئات. وتوفر الفقرة ١٠ فرصة للهيئات الحكومية الدولية، التي تتأثر أماناتها بإعادة التشكيل الراهنة، للتأكد من أن كفاءتها لن تتضرر.

٥٦ - السيد سنغوي (زمبابوي): قال إن وفده يرحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وقال إنه يعتقد أن مشروع القرار سيقطع شوطا طويلا نحو تعزيز كفاءة وفعالية المنظمة.

مشروع مقرر

٥٧ - الرئيس: تلا مشروع المقرر التالي، الذي أعد أثناء مشاورات غير رسمية.

"إذ تشير إلى قرارها ٢٤٩/٤٥ بشأن شروط خدمة الموظفين الذين يخدمون الجمعية العامة، من غير موظفي الأمانة العامة، وتعويضاتهم، الذي أكد من جديد، في جملة أمور، أن شروط خدمة الموظفين الذين سيخدمون الجمعية العامة من غير موظفي الأمانة العامة يجب أن تكون مستقلة ومتميزة عن

(الرئيس)

شروط خدمة موظفي الأمانة العامة وتعويضاتهم؛

وإذ تلاحظ أن النظامين الإداري والأساسي للموظفين لا ينطبقان، تبعا لذلك، بالضرورة على هؤلاء الموظفين؛

تطلب من الأمين العام أن يقدم معلومات أساسية ملائمة لكي تنظر فيها في دورتها الثامنة والأربعين."

٥٨ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): سأل عن حالة مشروع المقرر، وعما إذا كان يمكن للجنة أن تحصل على نص مكتوب.

٥٩ - السيدة ايبيرسون (البرتغال): قالت يبدو أنه إجراء غير عادي جدا أن تبت اللجنة في مشروع مقرر لم يترجم إلى اللغات الرسمية الأخرى.

٦٠ - السيد بودوه (المراقب المالي): قال حدث في الماضي أن اعتمدت الجمعية العامة مقررا على أساس نص أساسي وترجمة شفوية. ويستدعي هذا الإجراء موافقة الجمعية العامة.

٦١ - السيد اينوماتا (اليابان): قال إن اللجنة اعتمدت في جلستها الخامسة والستين مشروع مقرر على الرغم من أن النص المكتوب لم يعمم.

٦٢ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): وافق على أن اللجنة ما فتئت تتخذ قرارات بصورة غير رسمية على نحو متزايد. وفي الماضي، تعين على وفده ووفود أخرى أن تطلب تعميم نصوص مشاريع المقررات حتى وإن كانت ذات طابع روتيني وتتعلق ببعض بنود جدول الأعمال الأكثر تفصيلا من البند قيد النظر. واقترح أن يمنح الأعضاء بضع دقائق لدراسة النص.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٢٠ واستأنفت الساعة ١٨/٣٥.

٦٣ - الرئيس قال إنه يفهم أنه جرى تعميم نص مشروع المقرر. وإن لم يسمع أي اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماده دون تصويت.

٦٤ - اعتمد مشروع المقرر.

٦٥ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): قال إن هذا المقرر كان نتاج عمل حديث في اجتماع غير رسمي حضره عدد قليل من الوفود، ولكنه يتناول قضايا قد تكون موضع قلق له ما يبرر لدى اللجنة والجمعية العامة. فقد اتضح أن عدة وفود لديها مشاعر قوية جدا إزاء القضايا التي يتناولها النص، وإن كان بصورة غير مباشرة. ووفده ليس مقتنعا أن توافق الآراء يقوم على أساس سليم، ويأمل أن لا يؤدي تسرع اللجنة في البت في مشروع المقرر إلى البلبلة وسوء التفاهم في مرحلة لاحقة. وإن وفده، بإشتراكه بتوافق الآراء، لا يقصد اتخاذ موقف بشأن المدة أو الدورة التي يمكن فيها إنهاء العملية التي استهلت الآن. ومع أن القضية ملحة إلى حد ما، في الواقع، فهي قضية خطيرة ولا ينبغي أن تعالج بتسرع ليس له مبرر.

٦٦ - السيد سيانز (هولندا): قال إن وفده لا يجد صعوبة في مسألة مضمون المقرر. إلا أن وفده لم يكن على علم بأي إعلان لاجتماع غير رسمي بعد ظهر ذلك اليوم، وعلم بصورة غير رسمية فقط أن مشاورات غير رسمية "غير رسمية" قد حدثت. ولا يرى أن الطريقة التي اتخذت بها المقرر ينبغي أن تشكل سابقة من أي نوع. وينبغي للجنة في المستقبل أن تتخذ قراراتها بطريقة عادية، ولا ينبغي الإشارة إلى مشاورات "غير رسمية" لا تعلم بها سوى حفنة من الوفود.

٦٧ - السيد داميكو (البرازيل): قال إن وفده يفهم أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٤٥ ، أن النظامين الأساسي والإدراي للموظفين لا ينبغي بالضرورة أن ينطبقا على الذين ليسوا من موظفي الأمانة العامة الأمم المتحدة، نظرا لأن على موظفي الأمانة العامة مسؤوليات متميزة تتصل بالإشراف على قرارات المسؤول الإداري الأول، ولا ينبغي أن يخضع غير موظفي الأمانة العامة للقواعد المنطبقة على موظفي الأمم المتحدة، لأن هذا من شأنه أن يضعف استقلالهم وقدرتهم على إصدار أحكام. ومع أنهم يتلقون تعويضا ماليا من الأمم المتحدة، فإن هذا في حد ذاته لن يجعلهم جزءا من هيئة موظفي الأمم المتحدة. وينبغي أن يكونوا مسؤولين أمام الجمعية العامة فقط، لأنها هي التي انتخبتهم.

٦٨ - وقال إن وفده يقيم التوازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، المنبثق مباشرة عن الميثاق، ويأمل أن لا تنتهك مقررات الجمعية العامة في المستقبل هذا المبدأ الأساسي.

٦٩ - السيد العجوزي (الجزائر): قال إن المقرر الذي اعتمد للتو لا يشكل أية مصاعب لوفده. ويرغب في التشديد على أن النظامين الأساسي والإداري للموظفين لا ينطبقان على رئيس اللجنة الإستشارية أو رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية، فهما مسؤولان فقط أمام الهيئات التفاوضية للأمم المتحدة.

٧٠ - الآنسة روذايسر (النمسا): قالت إن وفدها يشاطر ممثل البرازيل فهمه مشاطرة تامة.

٧١ - السيد تانغ غوانغتينغ (الصين): قال إن وفده، بروح من التعاون، انضم بعد تردد إلى توافق الآراء . وقد قدم النص في إطار البندين ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال بعد عدة أسابيع من المفاوضات والمشاورات، ولكنه في الحقيقة لا يتصل بهذين البندين. ويشعر وفده أن اللجنة تسرعت في البت فيه. ولا يزال يعتقد أن مشروع المقرر قدم في إطار البند الخطأ من جدول الأعمال وفي الوقت الخطأ.

٧٢ - السيد جاكوبوسكي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يشعر أن المقرر يمثل خطوة كبيرة جدا إلى الأمام، ويتناول فراغا محتملا في عمل الأمم المتحدة. وإنه يتطلع إلى تبادل تام للآراء بشأن المسألة في الدورة القادمة للجمعية العامة. ويؤيد وفده بقوة الإبقاء على استقلال الموظفين الذين ليسوا من موظفي الأمانة العامة، وتعزيز هذا الإستقلال إذا اقتضى الأمر. وقد تنشأ مشاكل إذا كان الأشخاص، الذين يفترض أن يكونوا مستقلين، يعتمدون ماليا على المنظمة. وتوجد حلول كثيرة محتملة يمكن دراستها. وفي غضون ذلك، يأمل وفده، أن يختار الموظفون المعنيون التقيد بالنظامين الأساسي والإداري للموظفين.

٧٣ - السيد اونووالبا (نيجيريا): قال إن مشروع القرار يثير مصاعب لوفده، ولكنه انضم إلى توافق الآراء بروح من التعاون. وإنه يؤيد الملاحظات التي أدلى بها ممثل البرازيل، ويتفق مع ممثل المملكة المتحدة في أنه لا ينبغي للجنة أن تسارع إلى اتخاذ قرار قبل أن تفهم المسألة بوضوح.

٧٤ - السيدة إيميرسون (البرتغال): قالت إن وفدها يساوره القلق بشأن طرح آراء لا تتصل اتصالا مباشرا بالمسألة المعروضة على اللجنة. وهذا النهج يجعل من الصعب على اللجنة اتخاذ قرارات بشأن قضايا هامة ينبغي لها أن تتناولها.

٧٥ - السيد دانكوا (غانا): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء نظرا لأهمية المقرر، الذي يمهد الطريق أمام الجمعية العامة لاستكمال الممارسة التي بدأت بالقرارين ٢٤٩/٤٥ و ٢٥٠/٤٥ . وإن وفده يفهم من هذين القرارين أن موظفي الجمعية العامة من غير موظفي الأمانة العامة موظفون متفرغون.

٧٦ - وقال إن وفده لا يعتبر المقرر تعديلا للقرار ٢٤٩/٤٥ ، الذي ينص على استعراض تعويضات غير موظفي الأمانة العامة، وشروط خدمتهم الأخرى في الدورة الخمسين. وهو لا يتفق مع الرأي القائل أن المقرر يعني أن جميع تعويضات الموظفين المعنيين ستخضع للإستعراض، أو أن دفع تعويضاتهم من المنظمة سيضعف بالضرورة استقلالهم. ولم يكن القصد من المقرر وضع هؤلاء الموظفين تحت سلطة الأمين العام؛ وسيبقون تحت سلطة الجمعية العامة. ويسعى المقرر إلى ملء فراغ موجود منذ أن اعتمد قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٤٥ .

٧٧ - السيد سنغواي (زمبابوي): قال إن وفده كان مترددا في البت في مشروع المقرر، ولكنه أيده بروح من توافق الآراء وعلى أساس الفهم الذي أوضحه ممثل البرازيل.

٧٨ - السيد غاثونغو (كينيا): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء ويتفق مع الآراء التي أعرب عنها ممثل البرازيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.